

الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجزء، المفهوم، الأبعاد والمخاطر)

أ. يوسف أزروال - أستاذ مساعد أ، قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي التبسي - تبسة

مقدمة:

- أولاً- الأمن في نظرية العلاقات الدولية: تأصيل مفاهيمي ونظري
- أ- النظرية الواقعية ومفهوم الأمن: محورية الدولة وفوضوية النظام
- ب- النظرية الليبرالية والأمن: ثنائية الأنا والجميع
- ت- النظرية النقدية الاجتماعية: مرجعية الفرد والانعقاد
- ث- نظرية كوبنهاجن: إشكالية المرجع في ضوء الأمن الشامل
- ج- النظرية البنائية: التذاتانية والأمن كبناء اجتماعي
- ثانياً- في اتمولوجيا الأمن الإنساني
- أ- تعريفات الأكاديميين والمختصين
- ب- رؤيتان دوليتان للأمن الإنساني
- ت- الأمن الإنساني حسب المنظمات الدولية والإقليمية
- ث- أبعاد الأمن الإنساني
- ج- الحدود المعرفية للأمن الإنساني وصلته ببعض المفاهيم
- ح- مخاطر تهدد الأمن الإنساني.

يمثل الأمن قيمة أساسية في حياة الأفراد والكيانات السياسية، فكما تسعى الدول إلى تحقيق أمنها وسلامتها بمختلف الأساليب والطرق (القوة، المساعدة الذاتية، الاعتماد المتبادل... الخ)، نجد الإنسان ينزع بشكل جدي إلى أمنته حياته، وتخومه، وعلاقاته بالغير، فضلا عن ميله الجاد إلى أمنته بيئته التي يشغلها. انطلاقاً من الثنائية الهوياتية للأمن، تتبلور علاقة استفهامية مرتبطة بأي أمن؟ وهل الأمن يتعلق بأمن الوحدات السياسية؟ أم بالأفراد؟ وهل يقصد بالأمن أنه الأمن الصلب (العسكري) أو الأمن اللين (الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن الاجتماعي، الأمن الثقافي، الأمن البيئي)؟

على الرغم من أهمية الأمن باعتباره قيمة جوهرانية في حياة الأفراد والدول، فإنه لم ينف الاختلاف والجدل الفكري والابستمولوجي في حقل نظرية العلاقات الدولية، بل على العكس من ذلك، فقد شكل بيئة خصبة للنقاش العلمي الطيب والمثمر بين علماء السياسة الدولية، حيث تبلورت هذه التباينات في نظريات متعددة، حيث أسهم كل نموذج معرفي في وضع الأسس النظرية لمفهوم الأمن من زاوية نظر معينة. ولعل أبرز النظريات التي تناولت الأمن النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، النظرية النقدية الاجتماعية، نظرية كوبنهاجن، والنظرية البنائية.

وللإجابة على الأسئلة السالفة الذكر، اعتمدت على العناصر التالية:

أولاً- الأمن في نظرية العلاقات الدولية: تأصيل مفاهيمي ونظري

أ- النظرية الواقعية ومفهوم الأمن: محورية الدولة وفوضوية النظام

تعتبر النظرية الواقعية موضوع الأمن من صلاحيات الدولة القومية، والمرتبطة أساساً بمعاهدة وستفاليا 1648، انطلقت في تصورها لذلك من أن الدولة فاعل مركزي، إن لم يكن وحيد في السياسة الدولية تقف في وجه أي تهديد عسكري خارجي، متخذة من القوة العسكرية الأداة الأساسية في تحقيق الأمن⁽¹⁾.

وقد ارتبط الأمن في النظرية الواقعية بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهددها، وتعصف بوحدها الترابية واستقلالها، واستقرارها السياسي، كل ذلك في مواجهة الدول الأخرى. فهذه الصفة يصطبغ الأمن بمفهوم المصلحة الوطنية ويكون مرادفاً لها، والبحث في سبل تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري⁽²⁾.

وتؤكد النظرية الواقعية على منح الأولوية للأمن القومي مقارنة بالمستويات المتعددة للأمن، وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظرو الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي أولويات السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي اهتمامات السياسة الدنيا. وبناء على ذلك، يجسد هذا الاعتقاد، بأن التهديد^(*) العسكري الخارجي يحتل رأس أولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدول. فالأمن هو أمن الدولة يتضمن أمن الفرد والجماعة، الذي يهدف في محصلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، وأن أي شيء يحمله القانون الدولي أو الأخلاق لا بد من أن يكون شكلاً متخفياً من أشكال القوة⁽³⁾.

من جهة مقابلة، تذهب النظرية الواقعية إلى اعتبار مسلمة فوضوية النظام الدولي أحد مرتكزاتها، وارتباط مفهوم المصلحة القومية بالأمن القومي، عبر اتصالها

ببناء توازنات عسكرية، تقليدية كانت أم نووية، هذا ما يضمن القضاء على مصدر التهديد⁽⁴⁾. وقد وصف في هذا السياق والتر ليبمان الأمن بأنه "الدولة تكون آمنة عندما لا تضحي بشرعية مصالحها لتجنب الحرب... وتكون قادرة في حالة المواجهة على إبقاء هذه المصالح بالحرب"⁽⁵⁾. وبالتالي، فإن فوضوية النظام الدولي تفرض ثلاث شروط أساسية على مفهوم الأمن⁽⁶⁾، أولها، الدولة هي الوحدة الأساسية لموضوع الأمن، لأنها هي إطار النظام والمصدر الأعلى للسلطة الحاكمة. ثانيها، الدولة هي الموضوع المرجعي للأمن، إذ يقيم دينامية الأمن القومي علاقة سببية ومتبادلة الاعتماد بين الدول. ثالثها، في ظل الفوضوية، فإن المن لا يكون إلا نسبياً، أبداً مطلقاً، لذلك فإن حصل تغير في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، توجب إعادة النظر في مجمل إطار إشكالية الأمن.

إن الفوضوية في النظام الدولي تتميز في أصلها بالريبة والشك وعدم اليقين، فأتساءل سعي الدول للحفاظ على أمنها وبقائها واستمرار وجودها، وبناء على عدم اليقين، وسوء تقدير لإمكانات الفواعل الدولية الأخرى، بسبب التضارب المصلحي فإن ذلك سيؤدي إلى سوء تقدير لقوة الخصم الفعلية والافتراضية، وبالتالي يدفع الدول إلى التصرفات إزاء بعضها البعض بشكل عدواني مضمّر مرة وصريح مرات أخرى، كلها في إطار اصطلاح عليه بـ "المعضلة الأمنية" من طرف جون هرز الذي صاغ له مفهوماً يعبر عنها في " أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول السهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، بصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً"⁽⁷⁾. من جهته، يرى كل من كين بوث وويلر بأن المعضلة الأمنية تنشأ حين " تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعوراً

بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى، إزاء الحيرة، فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لاغير، أي لدعم أمنها في عالم متغير وغير مستقر، أم كانت لأغراض هجومية، أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها" (8).

وفي نهاية عرض مفهوم الأمن في النظرية الواقعية، لا تزال أكثر النظريات قدرة على تفسير سلوك الدولة في حقل السياسة الدولية، بتركيزها على قيم الأمن وبقاء الدولة والدفاع عن مصالحها القومية، غير أن هذا لم يقف حائلا أما النقاد والأكاديميين والمختصين في الدراسات الأمنية، نظرا لتضييقها إطار الأمن، من خلال حصره فقط في القوة العسكرية والتهديد المادي فقط، ودراسة متغير التهديدات الخارجية فقط، وعدم قدرتها على تفسير السلوك الدولي للفاعلين الدوليين غير الرسميين، فضلا عن عجزها عن مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر اللانظامية مثل الإرهاب الدولي، الفقر، والتدهور البيئي والانفجار الديمغرافي، التي أصبحت بدورها أكثر تهديدا لأمن الدول.

ب- النظرية الليبرالية والأمن: ثنائية الأنا والجميع

يختلف مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية عنه في النظرية الواقعية، فليس الأمن أحادي الجانب، بمعنى ارتباطه بالجانب العسكري فقط، بل يذهب إلى تطوير قدرات الدولة، وذلك عبر الأفراد والمؤسسات - هذا ما دعا إليه منظرو الليبرالية -، من خلال توسيع انتشار المؤسسات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية لحلحلة مشاكل النظام العالمي وتحقيق أمنه، بالاعتماد على الانسجام المصلحين والاتخاذ من مبدأ الأمن الجماعي بديلا لنظام الأمن الذاتي، مما يجسد فكرة الفرد في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد. وقوام ذلك كله الدعوة إلى الحرية التجارية والاعتماد المتبادل، وحرية التواصل بين الدول، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في انصهار دوافع التوتر وعدم الاستقرار واللامن (9). وقد عالجت الليبرالية مفهوم الأمن في بعدها

البنيوي، تؤمن بفكرة السلام الديمقراطي لامانويل كانط، باقتراحه إنشاء فدرالية تضم دول العالم، حيث تتكفل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى، مما يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية ترى الليبرالية في بعدها المؤسساتي للأمن بأن التعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص للدول في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تؤدي دورا لا يستهان به في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار، لذلك فأهميتها تنبع من دورها في تجسيد الأمن الدولي، والتقليل من فرص احتمالات اللجوء إلى الحرب، وهذا ما أكدته كيوهان ومارتن في خمس نقاط أساسية؛ من توفير المعلومات أولا، وخفض تكاليف العمليات ثانيا، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية ثالثا، وإقامة تنسيق أكثر امتدادا وأكثر عمقا رابعا، وخامسا تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل (10).

إذن، النظرية الليبرالية تناولت مفهوم الأمن بشكل أكثر شمولية واتساعا مقارنة بالنظرية الواقعية، عبر إقحامها فاعلين غير دولتيين، لينتقل مفهوم الأمن من حماية أمن الدولة كوحدة أساسية في التحليل ضد أي تهديدات للدولة، إلى تناول تهديدات ومخاطر الفواعل غير الدولتيين ضمن التراتبية الدولية، بمعنى تأثير متغير المؤسسات الاقتصادية والقيم الديمقراطية أكثر من متغير القوة العسكرية في التأسيس للأمن والسلام. غير إن أنصار النظرية الليبرالية لم يتخلوا عن الدولة كفاعل مركزي في السياسة الدولية، واقترا ن باقي الفواعل بها في ظل التنافس والتعاون دون إحلال محلها.

ت- النظرية النقدية الاجتماعية (*): مرجعية الفرد

والانعتاق

تنظر النظرية النقدية الاجتماعية إلى العلاقات الدولية بأنها لا تتأثر بسياسة القوة فقط، بل بالأفكار أيضا، وتعتقد بأن البنى الأساسية للسياسة الدولية

الراهنه هي بنى اجتماعية وليست مادية، لاسيما منها، فوضوية النظام الدولي، الدول كفاعل وحيد في السياسة الدولية، ومعضلة الأمن ومختلف الحروب والصراعات⁽¹¹⁾.

وتتخذ النظرية النقدية الاجتماعية من مركزية الفرد باعتباره موضوع مرجعي للأمن بدلا من الدولة، بمعنى الانتقال من الأمن كمفهوم يركز على بقاء الدول إلى مفهوم يتمحور أساسا حول بقاء الأفراد والشعوب. وذلك في سياق التحول من طبيعة التهديدات التي تواجه أمن الأفراد والشعوب، إذ أن التهديد لم يعد يقتصر على الدولة والتهديدات العسكرية فحسب، فقد تجاوزته إلى التهديد الاقتصادي وندرة الموارد والصراعات العرقية، والإرهاب، الجريمة عبر الدولية، ومختلف تهديدات اللاتوازن الايكولوجي⁽¹²⁾.

في خضم هذه التهديدات، يمكن أن يتحقق أمن الدولة دون امن الفرد أو أمن الإنسان، وبذلك تشكل الدولة مصدرا لتهديد أمن الإنسان، وعليه ينزع هذا الأخير إلى الانعتاق والتحرر، فحسب هوركهايمر، تهدف النظرية النقدية الاجتماعية إلى تكريس القيم الأخلاقية والعدالة في حقل العلاقات الدولية، ويذهب إلى اعتبار الانعتاق بأنه حالة اجتماعية دون استغلال أو استعباد، أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد، هي الإنسانية الواعية بنفسها وذاتها⁽¹³⁾.

ومحصلة مفهوم الأمن حسب النظرية النقدية الاجتماعية موضوعه الأساسي الفرد، وبالتالي فالدولة ما هي إلا أداة لتحقيق أمن الفرد "الأمن الإنساني"، فالعمل على حماية الإنسان والمجموعات البشرية هو الهدف النهائي، وبذلك تحولت الدولة إلى وسيلة لصيانة وتحقيق أمن الأفراد⁽¹⁴⁾، وبهذا تكون النظرية النقدية الاجتماعية قد نجحت في إحداث نقلة مفهومية لمصطلح الأمن، من خلال تساؤلها حول: لماذا الأمن؟ الأمن لمن؟ ومن يجب تأمينه؟ في ظل التهديدات الجديدة التي تمس حياة الإنسان.

ث- نظرية كوبنهاجن: إشكالية المرجع في ضوء الأمن الشامل

في خضم التحولات التي عرفت الدراسات الأمنية، برزت مجالات بحثية في مفهوم الأمن بمعناه الشامل، لعل أبرزها نظرية كوبنهاجن الداعية إلى توسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى مجالات وقطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، وسياسية)، وإدخال موضوعات مرجعية ووحدات تحليل أخرى، من أجل الإجابة عن سؤال أمن ماذا؟، وقدم في هذا الشأن عالم السياسة البريطاني باري بوزان دراسة بعنوان "الشعب، الدول والخوف" تتضمن رؤية موسعة وعميقة حول الدراسات الأمنية⁽¹⁵⁾، وشكل باري بوزان همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات الأمنية النقدية، حيث تبنى في تحليله لمفهوم الأمن ثلاث مستويات على طريقة كينيث والتز، الأفراد والدول والنظام الدولي، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي مرتبطان بأمن الدولة باعتبارها الموضوع المرجعي الأساسي للأمن، لكنها ليست الفاعل الوحيد في تفسير التصرفات الأمنية⁽¹⁶⁾. وقد ميز بوزان من خلال كتابه حول الدراسات الأمنية الموسعة بين عدة قطاعات تغطي في تجمعها الأمن بمفهومه الموسع، وتتمثل القطاعات الأساسية في؛ **القطاع العسكري** الذي يتضمن المقدرات العسكرية للدول ومستوى إدراكها لنوايا الدول الأخرى. **القطاع السياسي** النازع إلى الاستقرار التنظيمي والمؤسسي للدول، **القطاع الاقتصادي** الهادف إلى الحفاظ على الموارد المالية والأسواق، **القطاع البيئي** الذي يعنى بالحفاظ على البيئة والمحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، **القطاع المجتمعي** والذي يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة في إطار شروط مقبولة لتطورها، **القطاع الاقتصادي** والهادف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة⁽¹⁷⁾. وانطلق بوزان في تحديده لقطاعات الأمن من مختلف التهديدات المحتملة، والتي حصرها في التهديد العسكري والتهديد السياسي

والتهديد المجتمعي والتهديد الاقتصادي والتهديد البيئي⁽¹⁸⁾.

من جهة آخر تعد إسهامات ويفر وديلون من أبرز ما أحدثته مدرسة كوبنهاجن في تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي، إذ يرى ويفر بأن الأمن الاجتماعي معرض للتهديد أكثر من أمن الدولة بفعل مجموعة الظواهر العولمية، لا سيما منها الانصهار القيمي والتمازج الثقافي، والهجرة التي أصبحت عامل توتر لكيانات الدول، لأن المهاجرين يهددون الهوية الوطنية والثقافية، ويؤثرون سلباً في مختلف البنى الديمغرافية للدول المهاجرة لها، الأمر الذي يفرز توترات واضطرابات اجتماعية. الأمن الاجتماعي حسب ويفر ينزع لتحقيق البقاء الهوياتي، أي التمييز بين "هم" و"نحن"، فهو مفهوم نظري متكامل ومتناسك، لخصه ويفر في شقين؛ فالشق الأول قومي يتعلق بسيادة وبقاء النظام، والشق الثاني يتعلق بالهوية وبقاء المجتمع⁽¹⁹⁾.

ج- النظرية البنائية^(*): التذاتانية والأمن كبناء اجتماعي

تتعلق النظرية البنائية في تصورهما لمفهوم الأمن من ثنائية الهوية والمصلحة، حيث تشكل كل منهما مفهوم مركزي في التحليل، فهوية الدولة ناتجة عن التشكل الاجتماعي للمعايير والقيم والثقافات المتعلقة بالبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدولة، الأخيرة تتمتع بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين، وتعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هويتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلة بالدول الأخرى في المجتمع الدولي⁽²⁰⁾.

فمتغير الهوية بجانب متغير الأفكار والإدراك والمعايير في تحديد طريقة تشكيل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي ينتهجونه ضمن سلوكياتهم الدولية، سواء عن طريق التنافس أو التعاون. ويذهب الكسندر وندت إلى اعتبار الهويات والمصالح أشياء قمنا نحن

بإيجادها، وبعد أن نكون نحن أوجدناها، فإنه باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف، ويكون ذلك من الصعب، لأننا عملنا جميعاً على إضفاء الصفة الذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، بدلاً من اعتبارها من المعطيات القائمة تنتج في السياسة الدولية كما يرى العقلانيون⁽²¹⁾.

ولفهم دور متغير الهوية وأثره في شرح التفاعلات الداخلية التفاعلات الداخلية لسلوك الدول، يجب حسب النظرية البنائية الاهتمام بهوية الفواعل الداخلية حتى نستطيع تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية، تجعلنا نتجاوز التصور الوطني إلى تصور جماعي قائم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول، فالهويات الجماعية والمصالح المشتركة تشكل في عمليات التفاعل بدل أن تكون مشكلة قبل التفاعل، وبالتالي لا وجود لمعضلة أمنية تلقائية بين الدول.

بالمقابل تعد الفوضوية قاسماً مشتركاً بين الواقعية البنوية والنظرية البنائية غير أن البنائيين يعتبرون الفوضى أقرب من أن تكون مزيجاً ناتجاً عن سلوكيات الفاعلين، وبالتالي فالبنية الاجتماعية وإدراكها الجماعي هي القادرة فقط على إدراك وتفسير وتحليل نتائج وانعكاسات النظام الدولي، وفي ظل فوضوية النظام الدولي، رفض وندت المسعى الواقعي، واعتبر أن المعاني الجماعية هي التي تحدد التراكيب المنظمة لأعمال الدول، فالفواعل يحصلون مصالحهم وهوياتهم عبر مشاركتهم في المعاني الجماعية، وبذلك تصبح المؤسسات مجموعة مستمرة نسبياً من الهويات والمصالح، أما المساعدة الذاتية في إحدى هذه المؤسسات⁽²²⁾.

ثانياً: في إتمولوجيا الأمن الإنساني

ارتبط بزوغ مفهوم الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية بفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث كتلة التحولات المعرفية على مستوى التنظير الأمني فرضت على الباحثين تعرية مدى خطورة مصادر تهديد أمن الأفراد،

لاسيما منها مصادر التهديد ذات الطابع العسكري غير العنيف، وكذلك تنفيذ عدم مواءمة المنظور التقليدي للأمن، من أجل وضع خارطة ملائمة نواجه من خلالها مختلف أنماط التهديدات، هذا من جهة. كما كان للحروب والصراعات إبان العقدين الماضيين، وفي أنحاء متفرقة من العالم (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية)، وطرح مشروعات التدخل الدولي الإنساني الأثر البين في ولادة مفهوم الأمن الإنساني.

ومع نهاية الحرب الباردة، برزت آمال جديدة لدراسات السلام في التعايش مع مواضيع ومفاهيم حديثة كالسلام والأمن والعنف، والتي بدورها فسحت المجال للأفكار النازعة إلى السلام الإيجابي المقترح من جون غالتونج John Galtung وكنيث بولدينغ Keneth Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب العنف المباشر، بل يستوجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء، أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر، ويعني العنف البنوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية⁽²³⁾. وتستند وجهة النظر في مفهوم الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن-كما ورد في تقرير ايقون بار Egon Bar- المعنون بالأمن المشترك، إلى أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسليح، وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. ضف إلى ذلك، التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كشبكات المافيا والمنظمات الإرهابية⁽²⁴⁾.

كل هذا شكل دافعا للباحثين للاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد، من مشاكل بيئية وقضايا

اللاجئين وغيرها، خاصة في ظل بروز الاتجاهات الأمنية الراضة لافتراض تحقيق الأمن من خلال تراكم القوة، بل تحقيق الأمن يستوجب تحرير الأفراد من القيود الهيكلية النابعة من طبيعة النظام السياسي، والقيود النابعة من النخبة السياسية.

في خضم تعدد متغيرات السياسة الدولية وصفاتها المتجددة، واتساع فضاء المشاكل الإنسانية، أدى الأمر إلى توسيع نطاق اهتمام خبراء الأمن وعلماء السياسة، وبالتالي امتد أثر ذلك على مستوى نطاق اهتمام مفهوم الأمن الإنساني، حيث شهد تصور وفق مقارنة ضيقة، أين ركزت على جوانب محددة في الأمن الإنساني، ومقارنة شاملة للأمن الإنساني ركزت على جوانب متعددة في الأمن الإنساني، منها أبعاده وعلاقته بالمفاهيم القريبة منه معرفيا، وسنوضح كل هذا من خلال ما يلي:

أ- تعريفات الأكاديميين والمختصين للأمن الإنساني:

يعرف بول هينبكر الأمن الإنساني " الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكمل ولا يحل محل الأمن القومي"⁽²⁵⁾. من جهته يربط كانطي باجباي الأمن الإنساني بالمقدرة المتاحة على اختلاف أنواعها، فيشير إلى أن الأمن الإنساني " مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرة المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تنتوع مصادر التهديد في الوقت والنطاق، وعند هذه النقطة لا يمكن وضع تعريف محدد صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة"⁽²⁶⁾.

ويتطلب الأمن الإنساني حسب صادكو وأغاتا "شمول المستبعدين، فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الأفراد في مستقبلها، ثقة كافية في

أنها تستطيع فعلا أن تفكر في اليوم الموالي، والأسبوع التالي، والسنة التالية. ومن ثم، فإن حماية الأفراد وتمكينهم هي مسألة تتعلق بإمكانات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم وكرامة، ويعزز الأمن الإنساني إذا نظر إليه من هذه الزاوية أمن الدولة لكن لا يحل محله (27) ". ويرى محبوب الحق أن الأمن الإنساني يعني "أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم" (28).

إن الشيء الملاحظ على التعريفات المقدمة حول الأمن الإنساني من قبل الفقهاء والمختصين، أنها أخذت طابعا تعديداً في تحديدها لمفهوم الأمن الإنساني، بمعنى أن كل تعريف تناول جانب معين ومحدد للأمن الإنساني، تارة تركز على الأهداف التي يسعى الأمن الإنساني لتحقيقها، وتارة أخرى على الأخطار التي تواجه تجسيد مفهوم الأمن الإنساني، وبالتالي يجب التخمين في وسائل واستراتيجيات مواجهة التهديدات التي تشكل عائق أمام الأمن الإنساني.

ب- رؤيتان دوليتان للأمن الإنساني: فيما يتعلق بالأمن الإنساني توجد على الأقل رؤيتان دوليتان مخصصتان مهمتان برزتتا في مجال الأمن الإنساني أوار القرن الماضي، مثلثا قطاعا مهما مما كان يجري به العمل آنذاك.

- الرؤية اليابانية (المبادرة اليابانية): يقوم تعريف الأمن الإنساني حسب الرؤية اليابانية على تحقيق كل من التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، إذ تقوم الرؤية اليابانية على أن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه في حالة واحدة وهي عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من كل من الحاجة والخوف، وبذلك يشمل مفهوم اليابان للأمن الإنساني العناصر كافة التي تهدد البقاء البشري وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم ومنها التهديدات البيئية، وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة وقضايا

اللاجئين والفقر وانتشار المخدرات وانتشار الأمراض المعدية كالإيدز (29).

فالرؤية اليابانية تركز على الصيغة الأصلية التي جاء بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي يمكن تلخيصا في التحرر من العوز، حيث كان الأمن الإنساني يتمثل تقريبا في تأمين حاجات الإنسان الضرورية من اقتصادية، وصحية وغذائية، واجتماعية وبيئية. وهو ما عكسه على نحو مباشر تقرير لجنة الأمن البشري لسنة 2003 والأنشطة التي مولها الصندوق الياباني للأمن الإنساني (30).

- الرؤية الكندية (المبادرة الكندية): قد ركزت الرؤية الكندية في تناولها لمفهوم الأمن الإنساني على فكرة التحرر من الخوف، فبالنسبة لها، الأمن الإنساني يتمثل أساسا في إزالة القوة والعنف والتهديد أو التهديد بهما في حياة الناس اليومية، وتضمنت في هذا الصدد جملة من المبادرات، أهمها (31):

- القضاء على مخاطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛

- الكف عن استخدام الأطفال الجنود والتفويض الفعلي لبرامج تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛

- إلغاء مبدأ الحصانة التقليدي الذي يمنع البعض من الوقوع تحت طائلة القانون؛

- مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسوء استعمالها؛

- النهوض بالحاكمة داخل القطاع الأمني.

من خلال عرض الرؤيتين، اليابانية والكندية لمفهوم الأمن الإنساني، يبدو أن الرؤية اليابانية تتميز بأنها شديدة الاتساع من أجل أن يشمل امن الأفراد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، انطلاقا من البعد التنموي. لكن عكس ذلك تماما، ذهبت الرؤية الكندية إلى اتخاذ البعد السياسي للأمن الإنساني كأساس في تصورها، انطلاقا من التركيز على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والتدخل الدولي الإنساني.

ت- الأمن الإنساني حسب المنظمات الدولية والإقليمية:

-الأمن الإنساني في نظر منظمة الأمم المتحدة: إن منظمة الأمم المتحدة تعد من المنظمات التي لها السبق في الإعلان عن مفهوم الأمن الإنساني، لاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تجسد ذلك في تقديم العديد من التقارير الأمامية، والتي أكدت عبرها وجوب انتقال ضمان أمن الأفراد من عدة مخاطر، خصوصا الأمراض، الإرهاب، الفقر والمخدرات.

ولعل أبرز هذه التقارير تقرير التنمية البشري لسنة 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث اقترح هذا التقرير مفهوما جديدا للأمن وهو الأمن الإنساني، أين احتل أمن الأفراد رأس أولويات الأجندات الأمنية للدول. وقد جاء التقرير بتوليفة من المسوغات طرحها من أجل تقديم اقتراب مخالف للاقترب الأمني التقليدي، تتمثل فيما يأتي⁽³²⁾:

- تحقيق الأمن الإنساني اهتمام كوني، إذ يعتبر مهم للأفراد في العالمين الفقير والغني على حد سواء، نظرا لما يواجهه الأفراد من أخطار مشتركة ذات طابع إنساني عالمي، مثل، الفقر، المخدرات، الجريمة المنظمة، والتلوث.

- تعقد وتداخل أبعاد مفهوم الأمن، إذ تشكل فيما بينها سلسلة متكاملة، يتوقف كل منها على الآخر، فعند تعرض أمن الأفراد لأي تهديد في أي أرض، فمن المحتمل أن يتعدى أثره إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة.

- إمكانية تعجيل تحقيق الأمن الإنساني عن طريق الحل الوقائي القبلي، بدلا من التدخل العلاجي البعدي.

- الفرد هو محور مفهوم الأمن الإنساني، فيعني الطريقة التي يعيش بها الفرد في أي مجتمع كان، ومستوى الحرية في ممارستهم لخياراتهم اليومية.

- الأمن الإنساني في نظر الاتحاد الأوروبي: ومن أجل بلورة هذا الدور الأمني الجديد للاتحاد الأوروبي، تم

تبني مفهوم الأمن الإنساني، بإعلان الاتحاد الأوروبي عن مسؤولية تاريخية عن المساهمة في خلق عالم أكثر أمنا، والعمل على تحقيق أمن الأفراد في مختلف أنحاء العالم. في هذا الإطار د تشكيل لجنة من خبراء دول الاتحاد لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن للاتحاد أن يقوم به، حيث وضعت تقريرا لها موسوم بـ"إستراتيجية أوربية لتحقيق الأمن الإنساني"، كما حدد التقرير المبررات التي دفعته إلى تبني مفهوم الأمن الإنساني، تمثلت فيما يلي⁽³³⁾:

- المبرر الأخلاقي: مسؤولية الاتحاد الأوروبي تجاه البشر في كافة أنحاء العالم من خلال نشر قوات الاتحاد في المناطق التي تعاني من حالات انتهاكات شديدة لحقوق الأفراد، وذلك بغية المساعدة في حماية المدنيين.

- المبرر القانوني: إن الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية عليه التزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم كافة.

- المبرر الذاتي: يتمثل بالأساس في أنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي أبعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم خاصة، في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني⁽³⁴⁾.

إن، الاقترب الأوروبي في تناول مفهوم الأمن الإنساني قائم على إستراتيجية تهدف إلى منع القتل والجريمة، والتدمير المادي باستخدام الوسائل العسكرية، كل ذلك مبني على مبررات أخلاقية، قانونية وذاتية، غايته حماية العنصر البشري في إطار إقليمي وعالمي.

- رؤية منظمة دول جنوب شرق آسيا لمفهوم الأمن الإنساني: تنظر الآسيان إلى مفهوم الأمن الإنساني في إطار رؤية 2020، على أنه يتعلق بمصلحة وأمن الأفراد، في سياق تحقيق ما يلي:

- تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، الأمر الذي يتطلب مشاركة الأفراد في عملية الحكم؛

- العمل على تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة كمدخل لتحسين أوضاع الشعوب بالمنطقة، وما يتطلبه من جهود في مواجهة مشاكل الفقر وسوء التغذية، والاتجار في المخدرات؛ وكذلك احترام الحريات الفردية لشعوب المنطقة، بحيث يمكن للأفراد التمتع بالفرص المتساوية دونما تمييز⁽³⁵⁾.

إذن، فالرؤية الآسيوية لمفهوم الأمن الإنساني، تركزت أساساً حول قضايا حقوق الإنسان لكونها أحد المحاور الرئيسة لتجسيد الأمن الإنساني، بالإضافة إلى إدماجها للبعد السوسيو-اقتصادي في مفهوم الأمن الإنساني.

- **رؤية جامعة الدول العربية للأمن الإنساني:** انطلقت الرؤية العربية لمفهوم الأمن الإنساني من الخطوط العريضة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث عرفت الأمن الإنساني بأنه "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرية". فوفقاً لهذا التعريف تكون الحرية هي القيمة المحورية للفرد، إذ أنها في السياق العربي، تتعرض للتهديد من الداخل والخارج، من جانب قوى محلية وأجنبية. كما يتضمن هذا التعريف مجموعة من الهموم الإنسانية، فهي تضم فرص العمل والدخل المناسب لتلبية الحاجات الأساسية، والغذاء والرعاية الصحية، والعلاقات بين الجماعات السلمية ذات الهويات المختلفة، وتأدية الدولة لواجبها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخلي والخارجي، وسلامة الفرد من التهديدات الشخصية⁽³⁶⁾.

وكنيجة لما سبق عرضه حول مفهوم الأمن الإنساني، نرى بأن الأمن الإنساني، لا يعني الحفاظ على حياته فقط وإنما أيضاً الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر ويعني حماية الحريات الأساسية وحماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية وتحرير الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي

تتعرض لها حياته وحرية وكرامته وبالتالي فإنه مفهوماً دينامياً وليس جامداً، يختلف باختلاف المجتمعات.

ث- **أبعاد الأمن الإنساني:** في هذا المعنى، يرى باري بوزان أن الأمن لا يقتصر فقط على الدولة، وإنما يجب أن يشمل الجماعات الإنسانية، ولا يمس القوة العسكرية فحسب، لأن الأفراد والمجتمعات تتأثر بمختلف القطاعات الأمنية الأخرى، لاسيما منها، الاقتصاد، البيئة، الثقافة، السياسة، والقطاع الاجتماعي. بالمقابل لم يقتصر تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة سنة 1994 على خمسة مكونات للأمن الإنساني كما وضعها باري بوزان، بل ذهب التقرير إلى أكثر من ذلك، وأضاف عنصرين آخرين للأمن الإنساني، حيث أصبح الأمن الإنساني يقوم على سبع مكونات أساسية متجانسة، تشكل في تكاملها وترابطها حلقة متينة في تجسيد كرامة وحرية الإنسان، وقد حددها التقرير في: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الاجتماعي، والأمن السياسي⁽³⁷⁾.

- **الأمن الاقتصادي:** الأمن الاقتصادي ينزع نحو التحرر من الحاجة والفقر، فارتفاع مؤشر الفقر وانخفاض معدل النمو الاقتصادي تدلان على تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام، وبالتالي تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي.

- **الأمن الغذائي:** عرج تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 الموسوم بـ "الجوع: وحش برؤوس متعددة" على مفهوم الأمن الغذائي، من خلال التركيز على ثنائية التغذية والصحة، واعتبر أن التغذية شرط جوهري في حياة الإنسان، فالتغذية الجيدة عنصر من عناصر صحة الأفراد، يحتل فيها الدخل دور مهم⁽³⁸⁾.

- **الأمن الصحي:** إن الأمن الصحي ينزع إلى تمكين الإنسان من العيش بيئة آمنة من الأمراض، تضمن الحق في الاستشفاء والوقاية من أي عدوى، فيقوم على منهج حماية الأفراد من مختلف التهديدات الصحية التي

تواجه صحة الإنسان وبالتالي حياته. والأمن الصحي يتأثر بمختلف المتغيرات، على غرار سوء التغذية، وكذلك عدم كفاية الغذاء كما ونوعا، الفقر والتلوث البيئي⁽³⁹⁾.

- الأمن البيئي: يعبر الأمن البيئي عن مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية، التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب تلوثها، أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن، أو انعكاسه السلبي عليها⁽⁴⁰⁾.

- الأمن الشخصي: إن الأمن الشخصي يقوم على منهج تأمين حياة الأفراد في عالم يتسم بالنزاعات المسلحة، وتطور معدل الجريمة بنوعها المنظمة وغير المنظمة، والاتجار بالمخدرات والبشر، مما يشكل تهديدا خطيرا على أمن حياة الأفراد. فضلا عن النزاعات المسلحة وما تخلفه من أخطار ونتائج سلبية جدا على أمن البشر وحياة الإنسان⁽⁴¹⁾.

- الأمن الاجتماعي: الأمن الاجتماعي هو "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء"⁽⁴²⁾.

- الأمن السياسي: إن الأمن السياسي يعبر عن حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية، تتحقق كلما عظم احترام الدولة للطبيعة السياسية للإنسان، وسعت بإخلاص نحو تهيئة الظروف المؤدية إلى الاستجابة لمتطلبات تلك الطبيعة. وأهم ما يلزم لتأمين تلك الحالة تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وفق وسائل مناسبة تتبع من قيمهم وثقافتهم الأصلية. فإرادة المواطنين تمثل أساس سلطة الحكومة. وتأسيسا على ذلك يمكن تعريف الأمن السياسي بأنه "انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية"⁽⁴³⁾.

ج- الحدود المعرفية بين الأمن الإنساني ومفاهيم ذات الصلة

- الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: في الواقع توجد مجموعة من التمايزات بين المفهومين. فإذا كان حقوق الإنسان يركز أساسا على تحديد مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، فإننا في المقابل نجد مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية، من خلال إعلانه من شأن بعض الحقوق، كأسبقيات التحرر من الخوف على التحرر من الحاجة والعكس.

- يمكن النظر لمفهوم الأمن الإنساني بأنه يركز على كيفية إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد وإنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر، غير النظرة الخاصة بحقوق الإنسان، والمقتصرة فقط على المطالبات القانونية متمثلة في ضرورة توافر تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها، كاتفاقيات حقوق الطفل والمرأة واللاجئين، وغيرها من الاتفاقيات القانونية ذات الطابع الإقليمي أو الدولي.

- إن مفهوم حقوق الإنسان يوفر الإطار القانوني للأمن الإنساني، والذي يمكن أن يستند إليه هذا الأخير، بحيث تصبح مهمة مفهوم الأمن الإنساني في هذا الصدد تحديد الخطوات الفعلية المطلوبة استناد إلى الإطار القانوني⁽⁴⁴⁾.

- الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية: إذا كان مفهوم الأمن الإنساني تراكم من خلال أدبيات التنمية الإنسانية، ومؤشراتها في العالم، إلا أن مفهوم التنمية البشرية يتسم بالشمولية، فإذا كان الفقر كمثال لأحد الاهتمامات الأساسية لكل من التنمية الإنسانية والأمن الإنساني مما يجعلهما مرتبطين، إلا أن مفهوم التنمية الإنسانية مفهوم فضفاض وأوسع من الأمن الإنساني. فإذا كانت التنمية الإنسانية تعني توسيع خيارات الناس فإن الأمن الإنساني يعني أن الناس بإمكانهم ممارسة

هذه الخيارات بحرية وسلامة، وأن يكونوا واثقين من أن الفرص التي تمنح لهم لن يفقدوها غدا.⁽⁴⁵⁾

بالمقابل، لا يمكن إنكار بعض نقاط الاختلاف بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية، والتي تتمثل فيما يلي:

- يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على محاولة إزالة جميع العقبات التي تعوق الحياة البشرية أو تمنع ازدهارها، في حين أن مفهوم الأمن الإنساني لا يقتصر على العمل على حماية الحياة البشرية فحسب، إنما يدفع مزيداً من الاهتمام نحو ما يطلق عليه تقليل المخاطر.

- يختلف مفهوم التنمية الإنسانية عن الأمن الإنساني في الأولويات، إذ يعطي مفهوم التنمية البشرية الأولوية والتركيز الأساس نحو تحقيق النمو مع المساواة، في حين أن الأمن الإنساني يركز بصورة أساسية على كيف يمكننا إيجاد بيئة أمنية ملائمة، بما يمكننا من مواجهة التحولات الإقليمية كالعولمة وغيرها من الأضرار في الوقت ذاته بأمن الأفراد.

- يختلف مفهوم التنمية الإنسانية عن الأمن الإنساني في الإستراتيجية المتبعة لبلوغ الأهداف المنشودة، حيث يركز الأمن الإنساني على الإصلاح المؤسسي تكفل الحفاظ وصون الكرامة البشرية لكافة الأفراد، في حين يعنى مفهوم التنمية البشرية بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد بما يوفر لهم مستوى معيشي ملائم⁽⁴⁶⁾.

- **الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني:** يمكن النظر إلى العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني من زاويتين؛ تتمثل الأولى في أنه يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني، في سياق كونه جزء من منظومة المفاهيم الغربية، والتي أصبحت تستخدم كأدوات للتفاوض والسيطرة على الدول النامية. أما الأمر الثاني، يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، فيتمثل في طرح التدخل الدولي الإنساني كأحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني، إذ تبنت بعض الدول مفهوم التدخل الدولي الإنساني كأحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني

في المناطق التي تعاني أزمات وصراعات، وهو ما يتطلب تفسيراً لهذا الأمر في ضوء دوافع تلك الدول⁽⁴⁷⁾.

ح- مخاطر تهديد الأمن الإنساني:

إن مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلقة بالتنمية البشرية أساساً، ركزت على مختلف العوامل التي تهدد الإنسان بشكل عام، لكن التقرير الذي حددها بوضوح، التقرير الصادر سنة 1999، حيث أشار التقرير إلى أن العولمة وفرت فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات، نظراً لسرعة انتقال التكنولوجيا والمعرفة، وحرية انتقال السلع والخدمات، غير أنه بالمقابل، فرضت مجموعة من المخاطر والتهديدات، قيدت الأمن الإنساني وأثرت عليه، وهذه المخاطر والتهديدات تصيب الدول الغنية والفقيرة على حد سواء⁽⁴⁸⁾. تحت هذه العناوين، تدرج حسب التقرير التنمية البشرية سبعة مخاطر على أمن الإنسان وهي:

- عدم الاستقرار المالي: أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال، فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث في المستقبل.

- غياب الأمان الوظيفي وعد استقرار الدخل: دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين، إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة، تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

- غياب الأمان الصحي: إن سهولة انتقال وانتشار الأمراض كمرض الإيدز تأثر بحرية التنقل والحركة، فيشير تقرير التنمية البشرية لسنة 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم ستة ملايين انتقلت لهم العدوى في العام نفسه.

- غياب الأمان الثقافي: إن العولمة في فلسفتها تقوم على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر

وسائل الإعلام والشبكة العنكبوتية، وقد أكد التقرير على أن انتقال المعلومات والأفكار والثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، حيث تنتقل من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، والتي غالبا ما تفرض الأفكار والثقافات الوافدة إليها تهديدا على القيم المحلية⁽⁴⁹⁾.

خاتمة:

في نهاية الورقة نستنتج بأن، توليفة التغيرات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أثرت بشكل جلي في حقل الدراسات الأمنية، لاسيما مفهوم الأمن بمعناه التقليدي، والذي عرف نقلة مفهوماتية، أين كان يركز على مرجعية ومحورية الدولة في السياسات الأمنية المختلفة، ليحتل الفرد أو الإنسان رأس الأجنداث الأمنية لمختلف الفواعل، ويصبح هو المرجع الأساسي في مجال الأمن. غير أن ذلك، لا يعني مفارقة تناقضية بين أمن الدولة وأمن الفرد، أي أن أمن الفرد نقيض لأمن الدولة، بل يستوجب خلق مقاربة تشاركية قائمة على مفهوم التعاون بين الفرد والدولة على حد سواء.

الهوامش :

1. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 18.

2. عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، انظر الموقع الإلكتروني:

1. www.politics-ar.com/ar/index.php/.../3106.html

* التهديد يشير إلى بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة للجوء الى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر. للإطلاع أكثر انظر: أحمد عبد الحليم، "أمن الخليج الى أين؟"، أوراق الشرق الأوسط (نوفمبر 1992)، ص ص 28، 29.

3. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته

وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم**

السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص ص 15-16

4. Richmond Olivier, Broading concepts of security in the post cold war : implications for the EU and the mediterranean region. <http://www.vdg.ac.uk/eis/research/emc/publication/rishmond.html>. 26 Marsh 2006

5. Walter Lippman, **US foreign policy**. London : hamish hamilton ,1943. P32 .

6. عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 20.

7. جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: **عولمة السياسة العالمية، ط1 (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)**، ص 418.

8. مارتن غريفيش و تيري أوكالاها، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث**. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 389.

9. سليمان الحربي، مرجع سابق، ص 18.

10. جون بيليس، مرجع سابق، ص 340.

* تمثل النظرية النقدية الاجتماعية باكورة فكرية لأعمال مدرسة فرانكفورت، وتتضمن أساسا مجموعة تحليلات مستوحاة من الفلسفة الماركسية، المتمركزة حول متغير الثقافة والابدولوجيا في توجيه العلاقات الاجتماعية. قد اكتسبت النظرية النقدية الاجتماعية فعالية أكثر من خلال أعمال وإسهامات مفكرها، لا سيما ماكس هوركهايمر، يورغن هابرماس، تيودور أدورنو، و إريك فروم. للإطلاع أكثر انظر: مارتن غريفيش، وتيري أوكالاها، **مرجع سابق**، 439.

11. جون بيليس، مرجع سابق، ص 433.

12. عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 26.

13. Helen Vieau, **la reconceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale**. (Montréal : centre d'étude des sciences politiques et étrangers de sécurité, 2000), p103.

14. Charles Philippe David, Jean Jaques Roches, **théorie de la sécurité ; définitions, approches et concepts de la sécurité internationales**. (Paris : édition Montchrestien, 2002), pp114-115.

15. Barry Buzzan, **people, states and fears ; an agenda for international security studies in the post cold war era**, (London : hawster wheatsheaf, 1991), pp218-236.

16. عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 24.

17. Barry Buzzan, **op.cit**, 124.

18. محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)**، ص 31.

19. عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 26.

* إن النظرية البنائية ترجع أصولها المعرفية والتاريخية إلى أعمال جيما باتيستافيكو الإيطالي، و إلى كراتوشفيل خلال القرن الثامن عشر، وانتقلت إلى حقل العلاقات الدولية تزامنا مع مؤلفات الكسندر وندت، لا سيما في مقالته الموسومة بـ "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة"، وكذلك نيكولاس أوف و ايمانويل أدلار مع نهاية الثمانينيات. للإطلاع أكثر انظر: Chris Brown, **Understanding international relations**, (New York : Palgrave publishers, 2001), pp52-54.

20. مارتن غريفيش، و تيري أوكالاها، **مرجع سابق**، ص 109.

21. لمخيسي شيببي، **الأمن الدولي والعلاقات بين الناتو والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة، ط1 (مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)**، ص 68.

22. جون بيليس، مرجع سابق، ص 396.

23. عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، انظر الموقع الإلكتروني:
www.politics-ar.com/ar/index.php/.../3106.html
24. عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، انظر الموقع الإلكتروني:
www.politics-ar.com/ar/index.php/.../3106.html
25. Paul Heinbecker, « Peace theme :human security ».
see the :www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.ht
ml
26. Kanti Bajpai, an expression of threats versus capabilities
across time and space, **Security Dialogue**,
vol35,no3,sep2004, p360.
27. Sadako Ogata, **State Security – Human Security**, (UN
House: United Nations University, 2001), p05.
28. Mahbub Ul-Haq, global governance for human security,
in: Majid Tehranian, **Worlds Apart: human security and
global governance**, (New York: Toda institute fo globale
peace and policy research, 1999), p99.
29. خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في
الواقع العربي والدولي**، ط1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية، 2009)، ص ص 120، 119.
30. كيت كراوز "الأمن البشري في العالم العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ
خارجي"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي حول: الأمن الإنساني
في الدول العربية بعمان يومي 2005/03/15/14، ص72.
31. المرجع نفسه.
32. تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، (الأمم المتحدة: برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، 1995)، ص ص 23، 22.
33. خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 158.
34. A Human Security Doctrine for Europe", The Barcelona
Report of the Study Group
on Europe's Security Capabilities, p9,10.
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/press
data/solana/040915capbar.pdf
35. خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 169.
36. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية
للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، ص25. انظر
الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-hdr.org/publications/contents/arabic/2009>
37. تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، **مرجع سابق**، ص24.
38. Amartya sen, **poverty and famines: an essay on entitle
ment and deprivation**. New York: Oxford University of pres
s, 1983.p47.
39. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2000:
الأهداف الإنمائية للألفية**، ص12.
40. محمد عبد الفتاح القصاص، "قضايا البيئة المعاصرة"، العلوم
الحديثة، العدد 1، السنة 16، 1983، ص35.
41. عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**،
ط1 (بيروت: مطبعة سيكو، 2001)، ص55.
42. عبد الله محمد آل عيون، **نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي
الحديث، دراسة تحليلية وتطبيقية**، 1985، ص19.
43. فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني تصور شامل**،
(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص62.
44. نور الدين دخان، "الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم"، **مجلة
دراسات إستراتيجية**، العدد التاسع ، ص12.
45. محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق
الإنسان"، ص7. انظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf>
46. نور الدين دخان، **مرجع سابق** ، ص ص 13-14.
47. المرجع نفسه، ص17.
48. عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"،
مجلة المفكر، العدد الخامس، ص90.
49. عبد العظيم بن صغير، **المرجع نفسه**، ص91.